

يعالج مقرر السياسة الخارجية للدول الكبرى عدد من القوى المؤثرة في النظام الدولي، على غرار الولايات المتحدة وروسيا والصين والهند... إلخ. تهدف هذه المادة إلى فهم كيف تشكل تلك الدول سياساتها الخارجية وتفاعلها مع القضايا الدولية المختلفة (يمكن أن يحتوي الملف على معلومات حول استراتيجيات الدبلوماسية، التحالفات، التدخلات العسكرية، والعلاقات الدولية بشكل عام)، وذلك بالتركيز على المشاكل والتهديدات والتحديات التي واجهت هذه القوى خلال الحرب الباردة وفي الفترة التي أعقبت انهيار نظام الثنائية القطبية؛ وكيف تقيّم وإدراك هذه القوى لتلك المشاكل والتهديدات والتحديات؟ وكيف تفاعلت معها وما هي السياسات التي وضعتها لمواجهتها؟

ومن ثم، فإنه يناقش أيضًا العمليات والمؤسسات والجهات الفاعلة المشاركة في صنع السياسة الخارجية على المستوى الوطني. بالإضافة إلى ذلك، لا يقتصر هذا المقرر على تحليل القيود الجيوسياسية والعسكرية والاقتصادية والمحلية التي تصرف في ظلها هذه القوى فحسب، بل يتناول أيضًا القدرات الاقتصادية والعسكرية التي اعتمدت عليها في تحقيق أهداف سياستها الخارجية. وأخيرًا وليس آخرًا، التطورات المهمة في السياسة العالمية في القرن العشرين مثل الحروب العالمية، والاقتصاد العالمي المتغير، والحرب الباردة، وإنهاء الاستعمار والصراع في العالم النامي، والتكامل الأوروبي والاتجاهات المعاصرة بعد نهاية القطبية الثنائية. تم تصميم الدورة خصيصًا لطلاب الدراسات العليا المهتمين بالدبلوماسية المعاصرة وفن الحكم، والذين يحرصون على فهم كيف سعت القوى الكبرى في العالم لتحقيق مصالحها الوطنية في نظام دولي معقد للغاية بعد الحرب.

1. مفهوم النظام الدولي:

تتفق أدبيات العلاقات الدولية بأنه: {ذلك الترتيب البنوي للفاعلين الدوليين المتمثلين في الدول بالأساس، وفقا لقدراته المختلفة (الاقتصادية، العسكرية، والسياسية والجغرافية والديمقراطية، والثقافية) ويحكم العلاقات والتفاعلات فيما بينهم مجموعة من القواعد القانونية والأعراف التي تم الاتفاق عليها، واستقر العمل بها}. رغم أهمية المفهوم السابق للنظام الدولي، وعلاقته الوطيدة بمادة السياسة الخارجية للدول الكبرى، إلا أن مفهوم النظام الدولي لا ينحصر في العلاقات بين الدول ذات السيادة فقط. إنه يتصل أيضا بالنظام داخل الدول؛ فملايين البشر مهددون اليوم بخطر الموت لأنهم مجبرون على العيش في دول عاجزة عن توفير الأمن لهم، فضلا عن تحقيق الرفاه والحقوق. والشروط الداخلية لا ينحصر أثرها في الداخل فقط، بل يمتد إلى المشهد الدولي. فإذا نشبت أزمة اقتصادية واجتماعية عميقة إذا تداعت لتوافقات الاجتماعية، وتحركت السياسات الداخلية في اتجاهات جديدة، فسوف يؤثر ذلك فيما يتسنى للدول عمله خارجيا. وبتعبير آخر: النظام الدولي وثيق الارتباط بالنظام الداخلي. وعليه يعرف النظام الدولي: "بأنه ترتيب للحكم داخل الدول وفيما بينها، بمشاركة من لاعبين آخرين. وفيما يتصل بنظام دولي مستقر وجيد الأداء هناك قيود نسقية، لكن هناك أيضا قيودا داخلية؛ ولا بد من معالجة البعدين معا لإنجاز لاستقصاء سليم للنظام الدولي.¹

ولأن بنية النظام الدولي تتشكل أساسا من تفاعلات السياسات الخارجية للدول الكبرى وجب بداية تحديد مفهوم الدول الكبرى.

أ- القوى العظمى: Great powers:

مصطلح يقترن بالتحاليل التقليدية، لا سيما الواقعية للعلاقات الدولية. ويشير إلى ترتيب الدول بالدرجة الأولى من حيث قدراتها العسكرية والاقتصادية. لذا فإن الهيكل الهرمي للسياسة العالمية كثيرا ما يوصف بأنه يتكون من القوى العظمى أو الدول الكبرى (super powers) والقوى المتوسطة والقوى الصغيرة والدويلات. ويمكن تعقب المصطلح ذاته رجوعا إلى سياسة إيطاليا في القرن الخامس عشر، لكن المرة الأولى التي تم فيها اعتماده كمفهوم تقليدي كانت عند توقيع معاهدة شومونت (Treaty of Chaumont) عام 1817 وبنتيجة مؤتمر فيينا (1815) أسبغت خمس دول هي النمسا وبريطانيا وفرنسا وبروسيا وروسيا، على نفسها بشكل غير رسمي وضع الدول العظمى. وكان القصد من وراء ذلك أن هذه الدول من شأنها في تضافرها أن تعتمد دورا إداريا فيما يتصل بالمحافظة على النظام في نظام الدول الأوروبية. وقد حل نظام التضافر بتأكيد على الإدارة متعددة الأطراف محل نظام ميزان القوى غير المتماثل نوعا ما لنظام القوى الذي سبق الحروب النابليونية. وقد بذل جهد واع خلال القرن التاسع عشر من قبل هذه الدول وكانت إيطاليا تنضم إليها في بعض الأحيان بعد (1860) الفرض سلام وامن أوروبا، وذلك خدمة لمصالح تلك الدول. وكثيرا ما كان يضحى بمصالح القوى الأقل شأنًا، مثل

ب- القوى المتوسطة:

هي تلك الدول التي تعتبر بصفة عامة ثانوية بالنسبة للقوى العظمى. ويعرفها مارتن وايت كما يلي: "قوة تمتلك من القوة العسكرية والموارد والمواقع الاستراتيجية ما يجعل القوى العظمى تخطب ودها في وقت السلم، وفي وقت الحرب، مع أنه لا أمل لها في كسب الحرب ضد قوة عظمى، إلا أن بوسعها أن تأمل بأن تكلف قوة عظمى ما لا يتناسب مع ما يمكن للقوة العظمى أن تكسبه من جراء مهاجمتها.

كما يمكن أن نعرفها من تعتبر بأنها تشترك بالحد الأدنى من الخصائص المشتركة. حيث يكون لديها عادة عدد كبير من السكان وهي متطورة نسبيا وتمتلك قوات مسلحة لها مصداقية وتمتلك ثروة معقولة. وهي أيضا قوى إقليمية ذات مكانة، كما يعرفها سبيغل (S. Spiegel) القوى المتوسطة: "بأنها تلك الدول القادرة على تحدي القوى العظمى في مجالات نشاط محدد فتكون الدول المتوسطة إذا تلك الدول التي يسمح لها مستوى قوتها بأن تقوم بأدوار محددة واصطفائية قطاعا في دول ومناطق الغير. دول تطمح أن تكون عظمى ل be great power دول وسيطة.

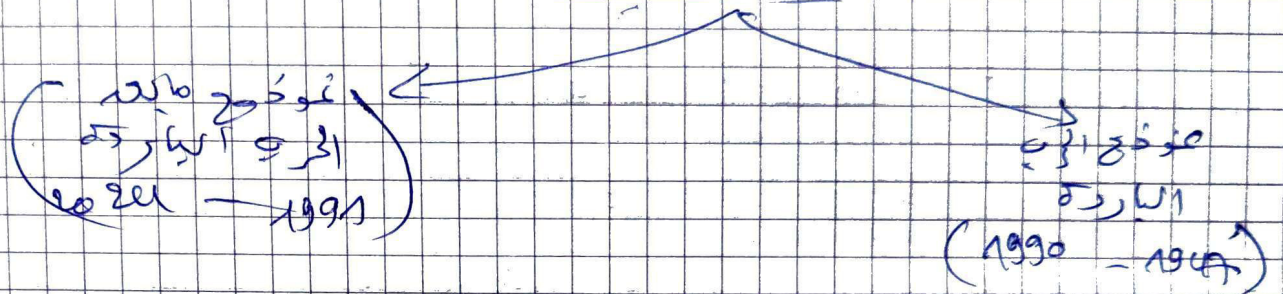
2- الرؤى النظرية لمفهوم النظام الدول:

الرؤية اللبرالية

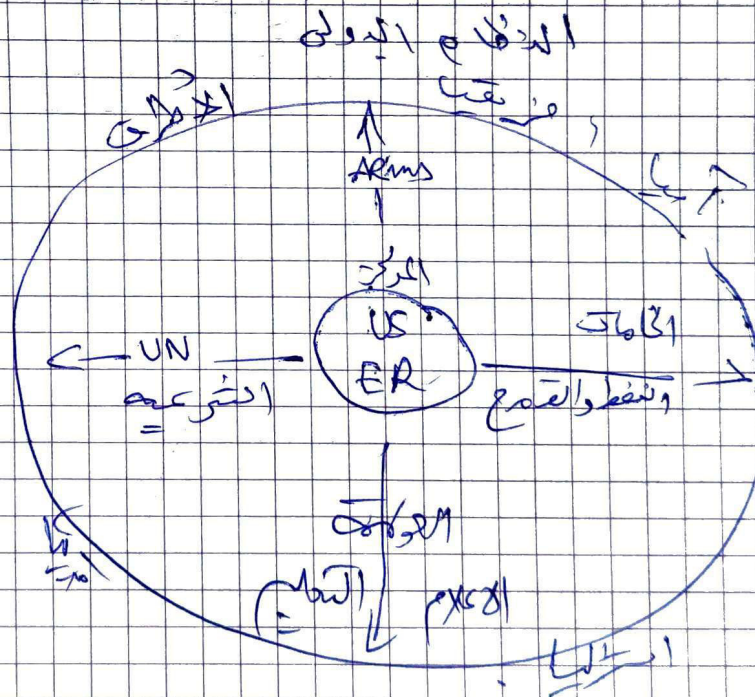
الرؤية الواقعية:

الرؤية النيوماركسية

عامة في هذه تناقض جديد وتهدد بين الدول، يفرض بنا 4 حالة سرعان
 ما تفقد فيها الاستقرار النسبي بين الحرب الباردة .
 - ~~نماذج~~ نماذج النظام الدولي الأول عكس
وأكثر استقراراً :



Hemary
 Kissinger
 The Hubert
 Partner



- تحكم دول المركز بدول الرأى . بالوسائل
 (1) السلاح

(2) التماسك
 النفط، التمتع

- النظام الدولي : تتفق أدبيات العلاقات الدولية بأنه - وذلك الترتيب البيوي
 للفاعلين الدوليين المتمثلين في الدول بالأساس ، وفقاً لقدراتهم المختلفة
 (الاقتصادية، العسكرية، السياسية، الجغرافية، والديبلوماسية، والثقافية)
 ويحكم العلاقات، والتفاعلات فيما بينهم مجموعة من القواعد القانونية

⇒ صام الحجاب = مفتاحون

كيف يمكن هذا النموذج النظام الدولي؟

